

## القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة

- 1) مرسوم بقانون رقم (59) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012:  
ينص في المادة (2) مكرراً على أن يحظر التمييز بين العمال الخاضعين لأحكام القانون بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. وتنص المادة (192) مكرراً على عقوبة لكل عامل أثناء العمل أو بسببه تحرش جنسياً بأحد العاملين معه سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأية وسيلة أخرى.
- 2) قانون رقم (26) لسنة 2017 بشأن استخدام التقنيات الطبية المساعدة على التلقيح الاصطناعي والإخصاب.
- 3) قانون رقم (22) لسنة 2017 بتعديل المادة (2) من القانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين:  
يسري هذا القانون فضلاً عن ذوي الإعاقة من البحرينيين، على ذوي الإعاقة من أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي والمقيمين إقامة دائمة بمملكة البحرين.
- 4) قانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة. (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى).
- 5) قانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن وقاية المجتمع من مرض متلازمة النقص المناعي المكتسب (الإيدز) وحماية حقوق الأشخاص المتعايشين معه.
- 6) مرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (26) لسنة 1986:  
بما يضمن تحقيق التوفيق لتسوية النزاع الأسري، ويخدم المرأة من حيث حفظ أسرتها من التشتت عن طريق محاولة إيجاد تسوية تحول دون الطلاق أو ما يتعلق به من خلافات يمكن حلها ودياً دون اللجوء للمحاكم الشرعية.

<p>(7) مرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989:</p> <p>بما يضمن حق الخصوم في الطعن في الأحكام المنهية للخصومة في المواد الشرعية أمام محكمة التمييز.</p>
<p>(8) قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري.</p>
<p>(9) مرسوم بقانون رقم (70) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:</p> <p>قلص هذا التعديل عدد المواد المتحفظ عليها من قبل المملكة من خمسة مواد إلى مادتين فقط.</p>
<p>(10) قانون رقم (59) لسنة 2014 بتعديل المادة (5) من القانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين:</p> <p>منحت الموظف أو العامل من ذوي الإعاقة أو الذي يتولى رعاية معاق من أحد أقربائه حتى الدرجة الأولى ساعتي راحة يومياً مدفوعة الأجر وذلك مما يعد إضافة لهذه الفئة من المجتمع والتي تشكل المرأة جزءاً منها، والذي يعد دعماً لدور المرأة في رفاه الأسرة واستقرارها وتنمية المجتمع.</p>
<p>(11) قانون رقم (18) لسنة 2014 بإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل:</p> <p>تُعامل النزيلة الحبلى معاملة طبية خاصة من حيث الرعاية ونوع الغذاء والأعمال التي تُسند إليها، كما حظرت المادة (66) تنفيذ حكم الإعدام على المرأة الحبلى حيث يتم إيقاف تنفيذ الحكم إلى ما بعد سنتين من الوضع وذلك تماشياً مع المواثيق والاتفاقيات التي انضمت لها مملكة البحرين وصادقت عليها.</p>

## مشاريع القوانين قيد الدراسة

<p>1) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012 (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى).</p>
<p>2) مشروع قانون باستبدال المادة (60) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012 (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).</p>
<p>3) مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012 ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012 (المعدين في ضوء الاقتراحين بقانون المقدمين من مجلس النواب).</p>

### الاقتراحات بقوانين

<p>1) اقتراح بقانون بتعديل قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012: (المقدم من أصحاب السعادة الأعضاء: د. جهاد الفاضل، زهوة الكواري، د. عبدالعزيز أبل، فاطمة الكوهجي، هالة رمزي فايز). تمت الموافقة على جواز نظر الاقتراح بقانون وإحالته إلى الحكومة لصياغته، في الدور الثالث من الفصل الرابع.</p>
<p>2) اقتراح بقانون بشأن إضافة بند جديد (ز) إلى المادة (6) من المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة: ينص على أن تكون الموازنات مستجيبة لإدماج احتياجات المرأة وبما يحقق التوازن بين الجنسين. (مقدم من صاحبة السعادة العضو دلال جاسم الزايد). قيد الدراسة في اللجنة المختصة. الدور الأول من الفصل الخامس.</p>